الانتخابات الفلسطينية،، فلسفة إدارة الصراع

د. سليم محمد الزعنون(*) .

دعوة الرئيس عباس إلى إجراء انتخابات، وما تبعها من إجراءات للجنة الانتخابات المركزية، بَقدر ما تُشكل فرصة لتجديد الشرعية لمؤسسات الحكم، بَقدر ما تُشكل في حال انعقادها أداة جديدة لإسرائيل والمجتمع الدولي في (إدارة) وليس (حل) الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أولاً: قرار الانتخابات ليس فلسطينياً، وتُعقد لتحقيق أهداف.

بموجب اتفاقات أوسلو أجرت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها 4 دورات انتخابية، دورتَين لانتخاب رئيس في العام 1996 ثم 2005، ودورتَين لانتخاب المجلس التشريعي في العام 1996 ثم 2006.

وتعتبر الانتخابات الفلسطينية حالة فريدة من نوعها، حيث أنها تتميز بخاصيتين رئيسيتين: **الخاصية الأولى**؛ أن جميع الدورات الانتخابية لم تكن قراراً فلسطينياً بل كانت قراراً خارجياً، تُشكل فيه إسرائيل والمجتمع الدولي الركيزة الأساسية، فإذا لم يوافقا ويقدما الدعم والمساندة وتذليل العقبات لما كانت تُعقد الانتخابات، ولديهم من الوسائل والأدوات القادرة على تعطيلها.

الخاصية الثانية؛ أن جميع الدورات الانتخابية صُمِمَت لتحقيق هدف رئيسي معين:

- جاءت انتخابات 1996 بقرار دولي وموافقة إسرائيلية، بهدف اضفاء الشرعية على اتفاق أوسلو، والمؤسسات التي انبثقت عنه، ومنح منظمة التحرير الغطاء الشعبي لقيادة التحول في المشروع الوطني الى مشروع السلطة الفلسطينية.
- جاءت الانتخابات التشريعية لعام 2006 بقرار دولي، في إطار مشروع دولي لإدماج الإسلام السياسي في الحكم، شكلت حماس النموذج الأول فيه، لذلك وافقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل على مشاركتها رغم وجودها على قوائم الارهاب، وعدم تلبيتها شروط اللجنة الرباعية، بهدف التأسيس لانقسام جيوسياسي، وتفكيك المشروع الفلسطيني.

ثانياً: الانتخابات الحالية.

إن فهم قرار الدعوة لانتخابات في الوقت الراهن، لن يكون بمعزل عن فهم قرارات الانتخابات في الدورات السابقة، فالانتخابات إذا ما حدثت فهي بالدرجة الأولى رغبة وقرار إسرائيلي ودولي مفروض على الكل الفلسطيني، كوسيلة لتحقيق أهداف جديدة على مدار العقد القادم.

1. **اعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة**، قائمة على إعادة ترتيب الأوزان الحزبية، بما يضمن بناء نظام سياسي

(*) دكتور العلاقات الدولية، نائب مدير المجلس الإوروبي للعلاقات الدولية.

يرتكز على منع أي كتلة سياسية من الهيمنة على النظام.

2. **صراع على الشرعية مدعوماً بالإرادة الشعبية**، خلقت إنتخابات 2006 نظام جيوسياسي منقسم بقوة السلاح، يفتقد كلا طرفيه إلى الشرعية، الانتخابات الحالية ستجدد الشرعية الشعبية لحركتي فتح وحماس، ومعها سينتقل الصراع إلى مرحلة متقدمة من الصراع على الشرعية ولكن هذه المرة معزز بالإرادة الشعبية، بما يعني استحالة الإلتئام مرة أخرى، والانتقال من (تفكيك) إلى (تعزيز التفكيك) للمشروع الفلسطيني.
3. **ظهور مكونات حزبية جديدة**، المدخلات الجديدة تتمثل في: التجمع الديمقراطي الفلسطيني (فصائل اليسار الخمسة)، والتيار الإصلاحي الديمقراطي (في حركة فتح).
   - اذا شارك التيار الإصلاحي بقائمة انتخابية، فإنه يعني الانقسام الرسمي لحركة فتح، والخروج النهائي منها، ولن يجدي الحديث أنه جزء منها ولن يخرج عنها.
   - يتنافس التجمع الديمقراطي؛ والتيار الإصلاحي على موقع الكتلة الثالثة، لا تقاس الأمور بموقع الكتلة الثالثة، بقدر ما تُقاس بحجم الفجوة بين الكتلة الثانية والثالثة، حجم الفجوة هو الذي سيحدد مدى فاعلية الكتلة الثالثة في البنية الفلسطينية.

نظراً لذلك إذا ما جرت الانتخابات فإنها بقرار دولي، وموافقة إسرائيلية، لبناء فلسفة جديدة لإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال العقد القادم، هذه الفلسفة قائمة على: الانتقال من (التفكيك) إلى (تعزيز التفكيك) الفلسطيني، على اعتبار أن الانتخابات سيترتب عليها الانقسام الرسمي لحركة فتح، وإنتاج نظام فلسطيني أكثر هشاشة، لا تتمتع فيه أي من القوى بالهيمنة على النظام، مع صعوبة انجاز تحالفات مهيمنة تتمتع بالثقل، والانتقال إلى مرحلة جديدة من الصراع الداخلي، صراع على الشرعية مدعوماً بالإرادة الشعبية.

إذا ما تحقق هذا السيناريو فإن الفلسطينيون على أعتاب مرحلة جديدة من الكيانية الفلسطينية، تحول بالمطلق دون جمعهم في شرعية واحدة ونظام سياسي واحد، يوحد جهدهم السياسي والنضالي، في المقابل يعزز من قدرة إسرائيل على الاستمرار في (إدارة) ولي (حل) الصراع، ويسهل عمليات التأثير والضغط الخارجي على القرار الفلسطيني لقبول البرامج والحلول المطروحة.